

تحليل المتغيرات المتحركة في اختلال التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر في ظل التحولات الديموغرافية

Analysis of the variables controlling the financial imbalance of the retirement system in Algeria in light of demographic transitions

زادوركب فوزية¹، حاوشين ابتسام^{2*}

¹ جامعة البليدة 2، مخبر الاقتصاد والتنمية البشرية، ef.zadouerkeb@univ-blida2.dz، zadouerkeb_fouzia@yahoo.fr

² جامعة البليدة 2، مخبر الاقتصاد والتنمية البشرية، i.haouchine@univ-blida2.dz، haouchine.ibtissem@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/30 تاريخ القبول: 2021/11/20 تاريخ النشر: 2021/12/01

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التطرق إلى أهم المتغيرات المتحركة في التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر في ظل التحولات الديموغرافية من خلال تحليل أهم ما يميز هذا النظام وأسباب العجز الذي يعاني منه لعدة سنوات متتالية والذي ستتحمله الأجيال المقبلة لعدة أسباب منها تراجع الاشتراكات، شيخوخة المجتمع وإرتفاع أمل الحياة لدى المتقاعدين. لتقدم في الأخير مجموعة من الإقتراحات لضمان وإستمرارية التوازن المالي.

الكلمات المفتاحية: توازن مالي؛ نظام تقاعد؛ اشتراكات؛ شيخوخة.

تصنيف JEL: G22، G23.

Abstract:

This research paper aims to address the most important variables controlling the financial balance of the retirement system in Algeria in light of demographic transitions, by analyzing the most important features of the system and the causes of the disability it suffers from for several consecutive years, which will affect future generations due to the decline in contributions, the aging of society and the increase in life expectancy of retirees. At the end, we present a set of suggestions to ensure and maintain financial balance.

Keywords: Financial Balance; Pension System; Subscriptions; Aging.

Jel Classification Codes: G22, G23.

I. مقدمة:

تواجه معظم أنظمة التقاعد العالمية، العديد من المشاكل التي تؤثر على مدى قدرة هذه الأنظمة على الوفاء بالتزاماتها والإستدامة في الأجل الطويل، من أسبابها الناتجة عن زيادة عدد المتقاعدين بالنسبة للناشطين، بالإضافة إلى زيادة توقع الحياة والوفاء والتقاعد المبكر وارتفاع مستويات البطالة نتيجة التغيرات الاقتصادية، كل هذا سيزيد من أعباء أنظمة التقاعد في الأجل الطويل.

وفيما يخص نظام التقاعد في الجزائر باعتباره جزء من نظام الضمان الاجتماعي، فهو نظام تساهمي يتم تمويله أساسا بالإشتراكات التي يساهم بدفعها كل من العمال وأرباب العمل، إضافة لمصادر أخرى لتمويله على غرار مساعدة الدولة. ويمتاز أيضا بخاصية التضامن بين الأجيال، رغم كل هذا إلا أنه يعاني من عجز دام لسنوات متتالية بسبب التغير في البنية الديمغرافية وخصائص وسلوك المتقاعدين (إتجاهاتهم نحو التقاعد المبكر) وزيادة معدلات الوفاة. وهذا ما يؤدي إلى طرح الإشكالية التالية:

- ماهي المتغيرات المتحركة في إختلال التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر في ظل التحولات الديمغرافية؟ وللاجابة على هذه الإشكالية إعتدنا على فرضية التالية:
- إستدامة التوازن المالي لنظام التقاعد تتأثر ببعض المؤشرات الديمغرافية.

لذا سوف نتناول في هذا المقال المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار العام لنظام التقاعد في الجزائر
- المحور الثاني: التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد
- المحور الثالث: أثر التحولات الديمغرافية على نظام التقاعد في الجزائر

II. الإطار العام لنظام التقاعد في الجزائر

II-1 مفاهيم نظرية حول نظام التقاعد

أ. تركيبة أنظمة التقاعد

وتعتمد أنظمة التقاعد العالمية في تسييرها المالي على نظامين أساسيين تمثلا في:

- ✓ **نظام التقاعد بالتوزيع:** هو النموذج البسماركي حيث أصدر أول قوانين الضمان الاجتماعي خلال الفترة 1880-1889 وإكتملت بقانون الشيخوخة وبنى على مبدأ العدالة الاجتماعية بين الأجيال وهو تقاعد إجباري وتعتبر ألمانيا أول دولة في العالم إعتمدته (بن النوي، ع، 2021، صفحة 119)، تأتي موارد هذا النظام من الإشتراكات التي تدفع للمتقاعدين خلال فترة إنتهاجه، فيعمل على مبدأ التضامن بين الأجيال، حيث يتحمل الجيل الحالي النشيط دفع إشتراكات لتحول إلى أداءات تقاعد تدفع لأجيال سابقة محالة على التقاعد، أو حتى بين نفس الجيل. (زيان، م، 2017/2018، صفحة 102)
- ومن سلبيات هذا النظام نجد: (زيان، م، 2017/2018، صفحة 103)

يمكن لهذا النظام أن يفشل في حالة إختلال التوازن بين عدد المتقاعدين وعدد الأشخاص الناشطين، وذلك بزيادة عامل الشيخوخة وارتفاع نسبة البطالة؛

لا يؤدي تطبيق هذا النظام إلى تشجيع الإستثمار، نظرا لأن الإشتراكات المدفوعة تحول مباشرة إلى أداءات للتقاعد.

✓ **نظام التقاعد بالرسملة:** هو النموذج "البيفرديجي" وينسب إلى اللورد **Beveridge** الذي ظهر له أول تقرير عن الضمان الإجتماعي سنة 1942 ، ليعتمد عند نهاية الحرب العالمية الثانية (بن النوي، ع، 2021، صفحة 119)، وبالتالي هو حديث النشأة، يعتمد على دفع الاشتراكات من طرف العامل ورب العمل تقدر بنسبة معينة يتم تحديدها سلفاً، وأحياناً من العامل وحده أو رب العمل، ويستثمر الرأس المال المجمع من خلال هذه الاشتراكات ليدفع للعامل عند تقاعده على شكل معاش ، بالإضافة إلى الفوائد الناتجة عنها وله حق الإختيار بين طريقتين، وذلك إما أن يتقاضى قيمة هذه الاشتراكات والفوائد على شكل دخل دوري حتى وفاته ، أو على شكل رأسمال دفعة واحدة.(زيان، م، 2017/2018، الصفحات 103-104) ومن سلبيات هذا النظام نجد:(زيان، م، 2017/2018، صفحة 105)

- أن المتقاعد في هذا النظام لا يتقاضى إلا ما كان قد دفعه من إشتراكات خلال حياته المهنية، بالإضافة إلى الفوائد الناتجة عن استثمار رأسماله، لذا فهو يحتاج لفترة طويلة لجمع قيمة مالية معتبرة تمكنه من الإستفادة من معاش تقاعد مرتفع يكفيه لسد حاجاته؛

- إعتقاد هذا النظام يقتضي وجود إستقرار إقتصادي وتحكم في معدلات التضخم، وهذا من الصعب تحقيقه بإعتبار عدم إستقرار الإقتصاد العالمي.

ب. أساليب تمويل نظام التقاعد

يقصد بأساليب التمويل أنها الأساليب الإكتوارية التي يتم بها تقدير تكاليف المزايا التي يقررها النظام وكيفية تغطيتها من حيث المصادر والنسب، ونميز ثلاثة أنواع من الأساليب المعتمدة وهي:

✓ **أسلوب التمويل الكامل:** وفقاً لهذا الأسلوب نجد أن كل جيل يتحمل تكلفته الكاملة من المزايا الحالية والمستقبلية، وتمويل المعاشات المستحقة تكون عن طريق الاشتراكات التي ادخرها العاملون الذين يشملهم النظام على مدار سنوات عديدة في صندوق المعاشات ويتم استثمارها في أصول متنوعة لتحقيق عائد حقيقي عليها (محمد كامل أحمد، ش، 2017، صفحة 38). بمعنى عدم تحميل الأجيال القادمة عبء المزايا التأمينية للأجيال الحالية (نصر محمود بدوي، أ، 2014، صفحة 06).

✓ **أسلوب الموازنة السنوية:** يتم تمويل المعاشات المستحقة وفقاً لهذا الأسلوب بإستخدام الاشتراكات الجارية التي تقوم الحكومة بتحصيلها من العاملين الحاليين في الخدمة والتي تكون في أغلب الأحوال نسبة من أجر الفرد، ولكن وفقاً لهذا الأسلوب يحدث تداخل بين الأجيال، وذلك لأن الجيل الحالي يتحمل أعباء تمويل المزايا التي يحصل عليها الجيل السابق، وتدفع الإلتزامات للمتقاعدين الحاليين من خلال الاشتراكات السنوية المفروضة على العاملين الحاليين، كما أن طبيعة هذا الأسلوب تفرض التوازن الدائم بين المتحصلات والمدفوعات السنوية المتوقعة، لذا يطلق عليه إسم أسلوب الموازنة العامة (محمد كامل أحمد، ش، 2017، صفحة 40).

✓ **أسلوب التمويل الجزئي:** يعتبر هذا الأسلوب وسيط بين أسلوب التمويل الكامل وأسلوب التمويل السنوي، حيث وفقاً لهذا الأسلوب يتم تحديد وتقدير النفقات خلال فترة زمنية متوسطة الأجل قد تكون 5 أو 10 سنوات، ثم توزع هذه النفقات على الأجيال الموجودة خلال المدى الزمني المحدد وذلك من خلال ما يسمى بالقسط العام (محمد كامل أحمد، ش، 2017، صفحة 42).

ج. أساليب المزايا التي يمنحها نظام التقاعد

يتم تحديد معاش الفرد الذي يستحقه عند التقاعد وفق أسلوبين هما:

✓ **نظام المزايا المحددة:** هو النظام الذي يتم تحديد مزاياه مسبقاً، وبناءً على هذه المزايا المحددة يتم تحديد قيم الاشتراكات التي تحقق التوازن بين القيم الحالية لتلك المزايا والقيم الحالية للإشتراكات. من أهم مزايا هذا النظام أن المستفيد (صاحب المعاش) يستطيع معرفة المعاش الذي سيتقاضاه سلفاً (محمد كامل أحمد، ش، 2017، صفحة 44).

✓ **نظام الاشتراكات المحددة:** يتم فيه تحديد الاشتراكات مقدماً، ويتم تجميع الاشتراكات ووضعها في صندوق أو حساب خاص ويتم استثمارها لصالح المشتركين حتى تاريخ الإستحقاق، ويتم إستخدام عوائد استثمار هذه الأموال في سداد المزايا المستحقة

غير المحددة (محمد كامل أحمد، ش، 2017، صفحة 45). وعليه يتم تحديد قيمة المزايا وفقاً للإشتراكات.

د. مخاطر نظم المعاشات التقاعدية

لا تخلو نظم المعاشات التقاعدية في عالم تتعذر فيه التنبؤات بشكل كامل أن تحقق النجاح الكامل في توفير معاشات تقاعدية مستقرة وكافية ويسهل التنبؤ بها وتمثل المخاطر الأساسية كما يلي: (جهاد محمود الأفغاني، م، 2013، صفحة 40)

✓ **المخاطر الاقتصادية:** تتمثل في التغيرات التي تطرأ على معدلات نمو الأجور أو الأسعار أو مستويات التوظيف وأيضا التغيرات التي تطرأ على معدلات العائدة من أسواق المال؛

✓ **المخاطر السياسية:** وتتمثل في الفشل في السياسات الحكومية، من خلال تقديم مزايا تفوق الملاءة المالية للمجتمع، أو عدم ملائمة تقديم المزايا التقاعدية للظروف الاقتصادية والديموقراطية أو عيوب في تصميم نظم المعاشات التقاعدية؛

✓ **المخاطر الديموغرافية:** وتتمثل في التغيرات في معدلات السكان والخصوبة والوفيات والفئات العمرية؛

✓ **المخاطر المؤسسية:** وتتمثل في فشل المؤسسات التقاعدية سواء كانت حكومية أو حكومية مستقلة في التشغيل الملائم لتلك المؤسسة مثال على ذلك عدم الإحتفاظ بالسجلات بشكل ملائم وسداد المستحقات بشكل غير صحيح أو التأخير في السداد...إلخ.

II-2 نظام التقاعد في الجزائر

أ. أهداف نظام التقاعد في الجزائر

يظل نظام التقاعد قبل كل شيء ذو طابع إجتماعي، وحسب أساسه القانوني نميز فيه ثلاث أهداف أساسية

هي: (جميع، ح، 2002/2003، صفحة 32)

✓ **العدالة:** بإعتبار أن أنظمة التقاعد تساهم في تحقيق العدالة والأمن الإجتماعيين بما تشيعه من إستقرار وإرتياح في نفوس المستفيدين، ذلك أن المؤمن له يتحصل على مقابل مادي يسمى معاش التقاعد بعد أن يكون قد ساهم بجزء من راتبه في حساب هذا المعاش ودفع حق الاشتراكات في هذا الصدد.

✓ **الإنصاف:** لأن مبدأ التوزيع في نظام التقاعد يضمن للأجيال المتعاقبة مردوداً مماثلاً وذلك بإعادة توزيع الدخل بين

الفئات العاملة والفئات المتقاعدة بمعنى أن مبادئ التسيير المعتمدة في النظام يجب ألا تفصل جيلاً عن جيل آخر.

✓ **الإستمرارية:** بمعنى أن نظام التقاعد يتوفر في أية لحظة على رؤية واضحة لحماية العامل وتأمينه ضد كافة المخاطر وتحريره من شبح الخوف على مصيره ومصير أسرته وعياله نتيجة شعوره بالحماية ضد المخاطر التي قد يتعرض لها حاضره ومستقبله.

بالإضافة إلى هذه الأهداف هناك أهداف أخرى عامة تتمثل في:

-إعادة توزيع الدخل بين الفئات العاملة والفئات المحالة على التقاعد؛

محاربة تميش العامل المحال على التقاعد؛

تخفيف الأعباء المالية للدولة عن طريق تحمل صناديق التقاعد نفقات الحماية الاجتماعية المخصصة للفئات المسنة في المجتمع؛

- بالإضافة إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق استثمار احتياطي الاشتراكات المفروضة في أنظمة التقاعد في المشاريع التنموية ذات النفع العام.

ب. شروط الاستفادة من التقاعد

لإستفادة العامل من معاش التقاعد لابد من توفر شروط حددها المشرع الجزائري في الشرطين التاليين: (حاشي، ب، 2020/2019، الصفحات 190-191)

✓ **شرط السن:** يستوجب قانون التقاعد المباشر في الجزائر بلوغ العامل 60 سنة بالنسبة للرجل و 55 سنة بالنسبة للمرأة ويمكن تقليص شرط السن عن كل طفل على ألا تتجاوز المدة 09 سنوات وفي حدود 3 سنوات إذا قامت بوضع ثلاثة أطفال عند سن 52 سنة، مع شرط قضاء 15 سنة خدمة. أما بالنسبة للعمال الغير الأجراء فيجب بلوغ 65 سنة بالنسبة للرجال و 60 سنة بالنسبة للنساء.

ويتقاضى العامل الذي يتوفر فيه الشرطين السالف ذكرهم في الحالة العامة 80% من أجره المتوسط، على ألا يقل على 75% من الأجر الأدنى القاعدي المضمون. كما يسقط شرط السن بالنسبة للإطارات السامية في الدولة والحزب، إذا قضوا مدة عمل تقدر ب 10 سنوات كاملة.

✓ **شرط مدة العمل:** حدد المشرع الجزائري مدة لا تقل عن 15 سنة في العمل للحصول على التقاعد المباشر، وأوجب على رب العمل عدم إجبار العامل على التقاعد إذا كان قد أدى مدة عمل تقل عن 15 سنة وهذا في حدود 5 سنوات.

ج. تطور معلمات نظام التقاعد المعتمدة في الجزائر

كما هو معلوم في منظومة التقاعد فإنه لحصول الإستفادة الفعلية لابد من تحقق الشروط المخولة لحق الأداء سواء من حيث الإستفادة أو ذوي الحقوق وإجمالاً يوجد في الجزائر أربعة صيغ من حيث الشروط وهي:

✓ **التقاعد العادي (عند سن 60 سنة):** حق الإستفادة من المعاش لا يكون إلا ببلوغ 60 سنة بالنسبة للرجل و 55 سنة بالنسبة للمرأة، مع إثبات على الأقل 15 سنة من النشاط. ويكون التقاعد المدفوع بمعدل 2.5% من الأجر الشهري الخاضع لإشتراكات الضمان الإجتماعي. (عكريش، ك، 2018/2017، صفحة 97)

أما الصيغ التالية فقد أدخلت خلال مرحلة التعديل الهيكلي في الفترة الممتدة بين 1994-1997 وألغيت بموجب القانون 15-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 والذي دخل حيز التنفيذ 01 جانفي 2017.

✓ **التقاعد المسبق:** تم إستحداث التقاعد المسبق لصالح أجراء القطاع الخاص الإقتصادي الذين فقدوا وظائفهم لأسباب إقتصادية بشكل لا إرادي ولأحد الأسباب التالية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1994، صفحة 08)

- تقليص عدد العمال أو التوقف القانوني لنشاط المستخدم؛

- إعادة ضبط مستويات الشغل التي قد تقررها الحكومة؛

ويمكن الإستفادة من التقاعد المسبق وفق الشروط التالية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

1994، صفحة 09)

- بلوغ السن 50 سنة للرجل و45 سنة للمرأة؛
- على الأجير أن يجمع عدد من سنوات العمل أو المماثلة لها القابلة للإعتماد في التقاعد المقدّر ب 20 سنة على الأقل أو أن يكون قد دفع إشتراكات الضمان الإجتماعي مدة 10 سنوات على الأقل بصفة كاملة ومنها إشتراط أن تكون 03 سنوات من بينها سابقة على إنهاء علاقة العمل؛

- أن يكون إسمه مسجلا ضمن قائمة العمال المقرر تقليصهم؛
- عدم الإستفادة من أي دخل عائد من أي نشاط مهني آخر.

✓ **التقاعد دون شرط السن (32 سنة خدمة):** هذه الصيغة تتعلق بالأجراء الذين مستهم إجراءات تسريح المؤسسات العمومية، يمكن للعامل الإستفادة من التقاعد النسبي بإرادته وبموافقة من المستخدم على أن يستوفي الشروط التالية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1997، صفحة 03)

مدة العمل المقدرة ب 32 سنة عمل دون الأخذ بعين الإعتبارسنه؛
ودفع إشتراكات الضمان الإجتماعي؛
علما أن معاش التقاعد لا يكون إلا بالطلب الشخصي للعامل دون سواه؛
ولا يمكن إقرار الإحالة على التقاعد قبل تبليغ قرار منح المعاش من طرف الصندوق الوطني للتقاعد؛
ويعتبر قرار الإحالة على التقاعد من طرف المستخدم دون أخذ موافقة العامل باطلا وعدم الأثر.

✓ **التقاعد النسبي:** يمكن للعامل الإستفادة من التقاعد النسبي بإرادته وبموافقة من المستخدم على أن يستوفي الشروط التالية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1997، صفحة 03)

- أن يبلغ على الأقل سن 50 سنة بالنسبة للرجال و45 سنة بالنسبة للمرأة؛
- أن يستوفي مدة العمل المطلوبة وهي 20 سنة للرجال و15 سنة للمرأة.

د. مصادر تمويل نظام التقاعد في الجزائر

يعتمد نظام التقاعد في الجزائر في تمويله على كل من الإشتراكات ومساهمة الدولة ونجدها تتمثل في:

✓ **الإشتراكات:** تعد الإشتراكات المصدر الأساسي لإيرادات نظام التقاعد، ويتحمل عبئها كل من العامل والمستخدم، حيث حدد معدل الإشتراك منذ 16 سبتمبر 2015 بنسبة 34.5 % من الدخل، كما أن المكلف (العامل) يتحمل دفع مبلغ الإشتراك في حدود 6.75 % والمستخدم بنسبة 11 %، و 0.5 % حصة صندوق الخدمات الإجتماعية كما هو مبين في الجدول.

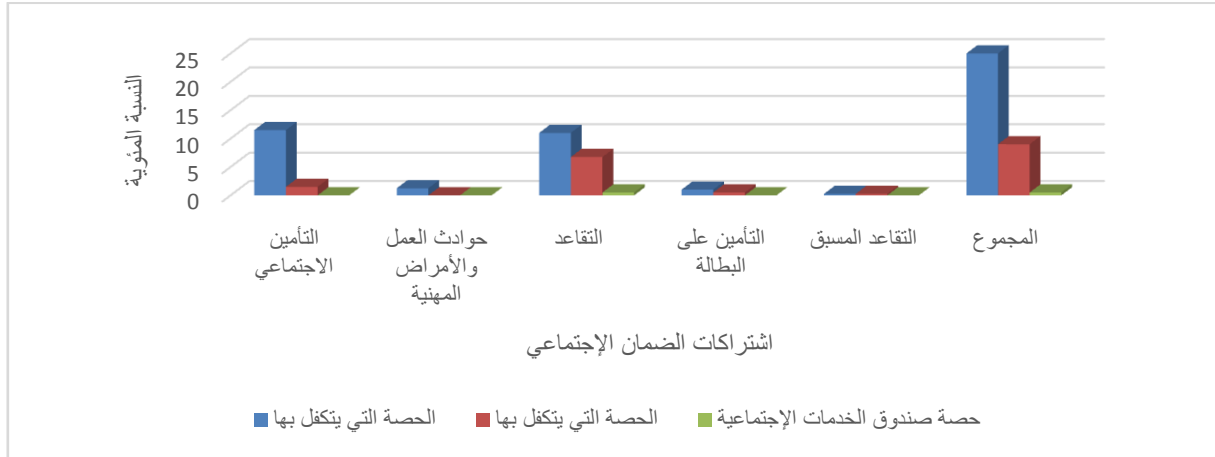
الجدول رقم 01: توزيع إشتراكات الضمان الإجتماعي بنسبة 34.5%

المجموع	حصة صندوق الخدمات الإجتماعية	الحصة التي يتكفل بها العامل	الحصة التي يتكفل بها صاحب العمل	
13	-	1.5	11.5	التأمين الإجتماعي (المرض، الأمومة، العجز، الوفاة)
1.25	-	-	1.25	حوادث العمل والأمراض المهنية
18.25	0.5	6.75	11	التقاعد
1.5	-	0.5	1.00	التأمين على البطالة

0.5	-	0.25	0.25	التقاعد المسبق
34.5	0.5	9	25	المجموع

المصدر: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2015، صفحة 09)

الشكل رقم 01: توزيع إشتراكات الضمان الإجتماعي بنسبة 34.5%



المصدر: أعد انطلاقا من بيانات الجدول رقم: 01

أما بالنسبة إلى العمال الغير الأجراء، فإن معدل الإقتطاع الإجمالي هو 15 %، تقسم مناصفة بين التأمينات الإجتماعية والتقاعد أي 7.5 % لكل منهما، وتحسب على أساس الدخل الخاضع للضريبة، أو رقم الأعمال، وفي بعض الأحيان على أساس الحد الأدنى للأجر السنوي (SNMG). (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1996، صفحة 19)

✓ **مساهمة الدولة (تدخل ميزانية الدولة):** تتجسد مساهمة الدولة كمصدر تمويل بالنسبة لنظام التقاعد من خلال منح فارق تكميلي للمتقاعدين الذين يقل مبلغ معاشاتهم الناتج عن الإشتراكات، عن الحد الأدنى القانوني أي مايعادل 75 % من الأجر الوطني الأدنى المضمون، و 2.5 مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون بالنسبة للمجاهدين، بالإضافة إلى التعويضات التكميلية المقررة لفائدة منح التقاعد الصغيرة ومنح العجز وكذا معاشات التقاعد و التامين الإستثنائي، وتمثل نسبة مساندة الدولة

للمتقاعدين مامقداره 1 % من إجمالي التحويلات الإجتماعية. (وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، 2021)

✓ **مساهمة الصندوق الوطني للإحتياط من أجل التقاعد :** إعتد هذا الصندوق سنة 2006 بموجب المادة 30 من الأمر 04-06 الذي يتضمن قانون المالية التكميلي، بغرض تمويل العجز في الصندوق الوطني للتقاعد ومنه تحقيق الإستدامة المالية للمنظومة حيث يتولمهمة تسيير الموارد المالية المسندة إليه من أجل تكوين إحتياطيات موجهة للمساهمة في إستمرار المنظومة الوطنية للتقاعد وديمومتها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2006، صفحة 09)، وتكون الموارد المالية للصندوق من:

2- % من ناتج الجباية البترولية، لتعدل إلى 3 % بموجب قانون المالية 2012. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011، صفحة 30)

- حصة من الفائض في خزانة صناديق الضمان الإجتماعي؛

- حصة من عائدات تأجير وبيع الأملاك العقارية والمنقولة للصناديق المكلفة بضمان أداءات التقاعد؛

- عائدات توظيف الأموال؛

- الهبات والوصايا؛

- كل الموارد الأخرى أو المساهمات أو الإعانات المحتملة؛

III. التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد

III - 1 مكانة صندوق التقاعد الجزائري في منظومة الضمان الإجتماعي

تعتبر فوائض صناديق الضمان الإجتماعي بالجزائر هي الأرصدة المالية أو المبالغ المتبقية بعد دفع كل التعويضات والمنافع وكذا بعد تغطية كل المخاطر المغطات من قبل الصندوق، لذا سوف نتعرف على الوضعية المالية للصندوق من ضمن صناديق الضمان الإجتماعي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تطور حجم موارد ونفقات صناديق الضمان الإجتماعي الجزائري خلال الفترة 2006-2017

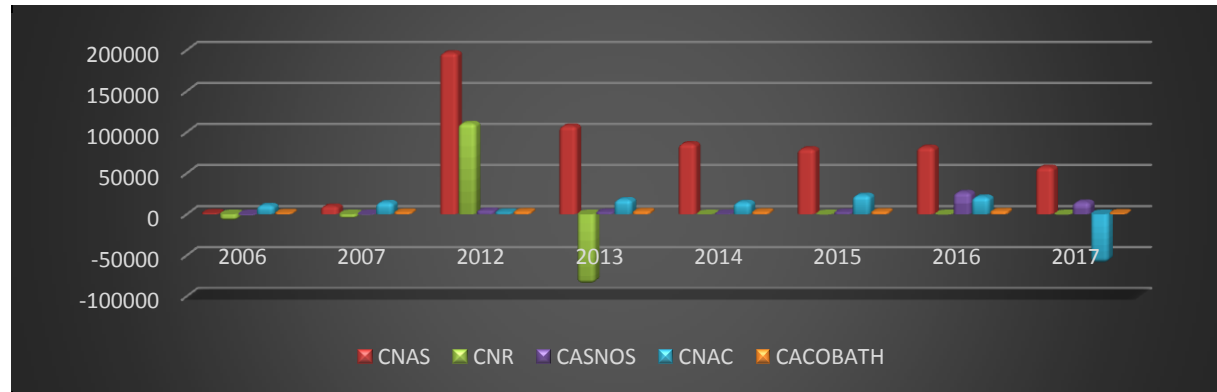
الوحدة : مليون دج

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2007	2006	صناديق التأمين الإجتماعي
492340	482065	474944	459757	429838 ¹	477285	176930	162429	CNAS
								المداخيل
435227	400553	395395	374060	322523	280753	167285	160858	النفقات
+57113	+81512	+79549	+85696	+107315 ¹	+196532	+9645	+1571	الرصيد
689.6	695.8 ¹	668.5 ¹	648.0 ¹	599899	683060	244910	204150	CNR
								المداخيل
1168.7	1032.6 ¹	931.6 ¹	803.1 ¹	685661	572520	250720	212870	النفقات
-479.1	-336.8 ¹	-263.1 ¹	-155.1 ¹	-85762	+110540	5810-	-8720	الرصيد
63895	71780	43709	38572	35448	30789	14545	11634	CASNO S
								المداخيل
49073	45349	41256	38196	33010	26609	15385	13497	النفقات
+14822	+26431	+2453	+376	+2438	+4180	-840	-1863	الرصيد
29303	85766	126484	40113	44323	41217	17610	16549	CNAC
								المداخيل
89541	64989	103486 ¹	25852	26589	38439	3443	6120	النفقات
-60238	+20777	+22998 ¹	+14262	+17734	2778	+14167	+10429	الرصيد
30093	32526	29558	26563	24272	24012	11049	8951	CACOB ATH
								المداخيل
28665	28906	26414	23693	20822	20771	8554	7034	النفقات
+1428	+3619	+3143	+2870	+3450	+3241	+2494	+1917	الرصيد
+12645	132002.	107879.	103048.	45175	317271	19656	+3334	إجمالي الأرصدة

9	2	9	9					
---	---	---	---	--	--	--	--	--

Source: (Office National Des Statistique (ONS), 2017, p. 20)
(Office National Des Statistique (ONS), 2018, p. 19)

الشكل رقم 02: تطور حجم موارد ونفقات صناديق الضمان الاجتماعي الجزائري خلال الفترة 2006-2017



المصدر: أعد انطلاقاً من بيانات الجدول رقم: 02

من خلال الجدول رقم: 02 نلاحظ أن كل الصناديق حققت تذبذب في أرصدها ما بين الإرتفاع والإخفاض ماعدا الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء الذي حقق عجز في الصندوق سنة 2006 بعجز 1863 مليون دج وسنة 2007 بعجز 840 مليون دج، بسبب إنخفاض عدد المتسببين للصندوق والتهرب من دفع الاشتراكات من طرف أصحاب المهن الحرة والحرفيين وبعد سنة 2012 حققت ربح بمبلغ 30789 مليون دج إستمر إلى غاية 2017 بمبلغ 63895 مليون دج. ونفس الشيء بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد الذي حقق عجز من سنة 2013 ب 85762 مليون دج إلى غاية 2017 ب 479.1 مليون دج. وعليه الصندوق الوطني للتقاعد يعتبر الصندوق الوحيد الذي يحقق عجز متتالي ولسنوات متتالية بالنسبة لباقي الصناديق.

III -2 تطور إيرادات ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد

يعتمد الصندوق الوطني للتقاعد في تمويل نفقاته على اشتراكات العمال وأرباب العمل وإعانات الدولة التي تقدمها، إلا أنه يعاني من عجز إستمر لسنوات ومن المتوقع أن يصل إلى 680 مليار دج سنة 2022، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تطور حجم إيرادات ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد في الفترة 2006-2017

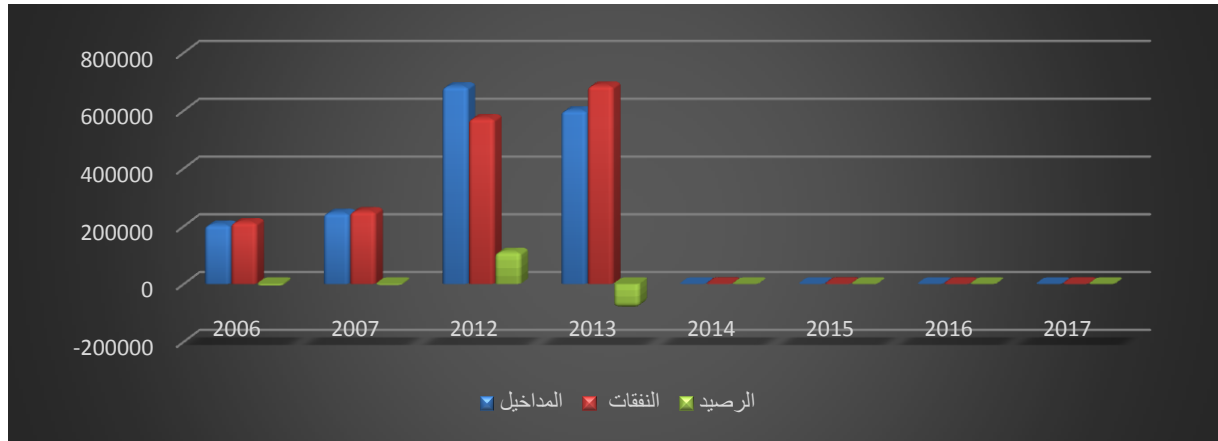
الوحدة : مليون دج

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2007	2006	
689.6	695.8 ¹	668.5 ¹	648.0 ¹	599899	683060	244910	204150	المداخيل
1168.7	1032.6 ¹	931.6 ¹	803.1 ¹	685661	572520	250720	212870	النفقات
-479.1	-336.8 ¹	-263.1 ¹	-155.1 ¹	-85762	+110540	5810-	-8720	الرصيد

Source: (Office National Des Statistique (ONS), 2017, p. 20)

(Office National Des Statistique (ONS), 2018, p. 19)

الشكل رقم 03: تطور حجم إيرادات ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد في الفترة 2006-2017



المصدر: أعد انطلاقا من بيانات الجدول رقم: 03

من خلال معطيات الجدول رقم : 03 نلاحظ أن رصيد الصندوق الوطني للتقاعد في تذبذب مستمر فقد حقق عجزا ماليا لسنة 2007 قدر حوالي 5810 مليون دج، يعود السبب إلى التطور الضعيف في الإيرادات من 204150 مليون دج سنة 2006 إلى 244910 مليون دج سنة 2007 أي بزيادة قدرها 19.96 % وهي زيادة ضعيفة مقارنة مع النفقات التي إنتقلت من 212870 مليون دج سنة 2006 إلى 250720 مليون دج سنة 2007، أي بمعدل 17.8 %.

كما لوحظ أيضا أعلى عجز كان سنة 2013 الذي قدر 85762 مليون دج ليصلها عجز متتالي سنّي 2014 و 2015 بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد والتوجه الكبير للعمال إلى التقاعد النسبي حيث بلغ عددهم مليون عامل أحيل على التقاعد قبل بلوغهم السن القانونية 60 سنة، مما استدعى تدخل الدولة بإعانة مالية قدرت 500 مليار دج.

بالإضافة إلى عجز من سنة 2016 إلى 2017 بسبب انخفاض الإيرادات من 695.8 مليون دج سنة 2016 إلى 689.6 مليون دج سنة 2017 أي بمعدل -0.89 % وهي ضعيفة مقارنة مع إرتفاع النفقات من 1032.6 مليون دج سنة 2016 إلى 1168.7 مليون دج سنة 2017 أي بمعدل 13.18 %، بالرغم من الإصلاحات التي اتخذت بموجب القانون رقم 15-16 المعدل والمتمم 83-12 المتعلق بالتقاعد (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2016، صفحة 03)، والتي نصت بإلغاء قانون التقاعد النسبي والتقاعد بدون شرط السن (32 سنة).

ومنه فإن العجز المتتالي لصندوق التقاعد أجبر الدولة على البحث عن مصادر إيرادات أخرى للتمويل، فتم إنشاء الصندوق الوطني للإحتياط من أجل التقاعد الذي يمول الصندوق الوطني للتقاعد بنسبة 2% من ناتج الجباية البترولية والذي عدل إلى 3 % بالإضافة إلى جزء من فائض الخزينة الناتج عن الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، ورفع معدل الإشتراك من 31.5 % سنة 1994 إلى 34.5 % سنة 2015 وبالتالي رفع حصة التقاعد من الإشتراك من معدل 11 % سنة 1991 إلى معدل 18.25 % سنة 2015، كل هذا من أجل ضمان تحقيق التوازن المالي وبالتالي الإستدامة المالية للسنوات القادمة.

III - 3 تطور عدد المتقاعدين على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد

الجدول رقم : 04 تطور عدد المتقاعدين لدى الصندوق الوطني للتقاعد مقابل عدد المشتركين من سنة 2001 إلى 2017

السنوات	2001	2006	2007	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2019
عدد المتقاعدين	1 341 161	1 771 596	1 858 902	2 319 531	2 482 454	2 623 547	2 766 750 ¹	2 971 641 ¹	3 159 952	3 272 119
عدد المشتركين	3 726 436	3 567 394	3 693 254	5 332 787	5 673 522	5 938 431	6 126 302	6 140 078	5 874 042	-

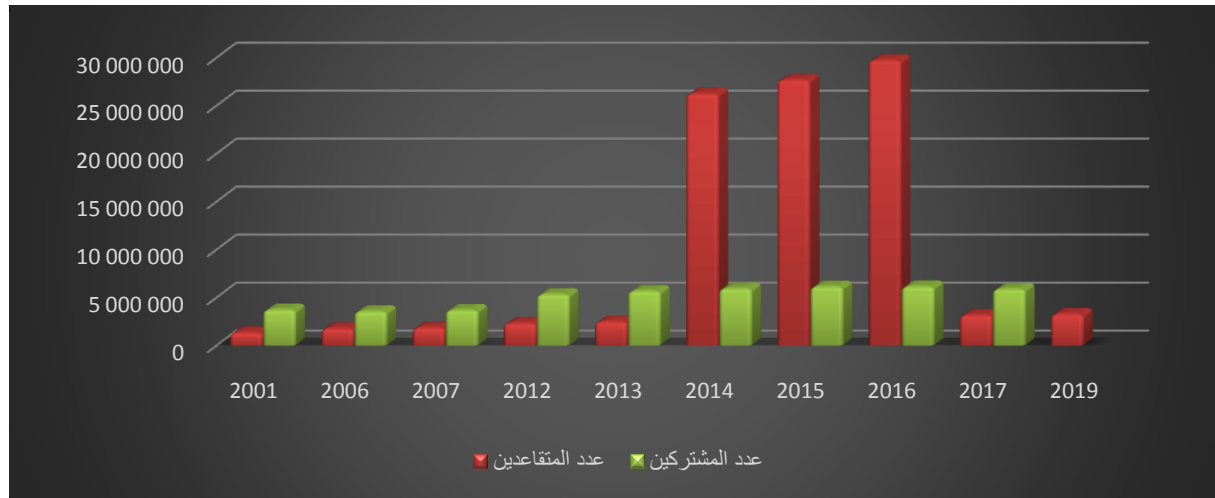
تحليل المتغيرات المتحركة في إختلال التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر في ظل التحولات الديموغرافية

نسبة تغطية المشاركين للمتقاعدين	2.77	2.013	1.59	2.29	2.28	2.26	2.21	2.06	1.85	-
---------------------------------------	------	-------	------	------	------	------	------	------	------	---

Source: (Office National Des Statistique (ONS), 2017, p. 23)

(Office National Des Statistique (ONS), 2018, p. 19)

الشكل رقم : 04 تطور عدد المتقاعدين لدى الصندوق الوطني للتقاعد مقابل عدد المشاركين من سنة 2001 إلى 2017



المصدر: أعد انطلاقاً من بيانات الجدول رقم: 04

من خلال المعطيات المبينة في الجدول نلاحظ أن سنة 2001 بلغ عدد المتقاعدين 1.34 مليون متقاعد مقابل 3.72 مليون مشترك أي بتغطية 2.77 مشترك لكل متقاعد، ليواجه انخفاض في نسبة التغطية سنة 2007 بـ 1.59 مشترك لكل متقاعد وعجز قدر بـ 5810 مليون دج رغم زيادة كل من المتقاعدين والمشاركين، ليتواصل إرتفاع عدد المتقاعدين سنة 2017 بـ 3.15 مليون متقاعد مقابل 5.87 مليون مشترك بتغطية 1.85 مشترك لكل متقاعد، وعليه يواجه صندوق التقاعد مشكل تغطية التزايد في عدد المتقاعدين الذي يسبب له مشكل التمويل.

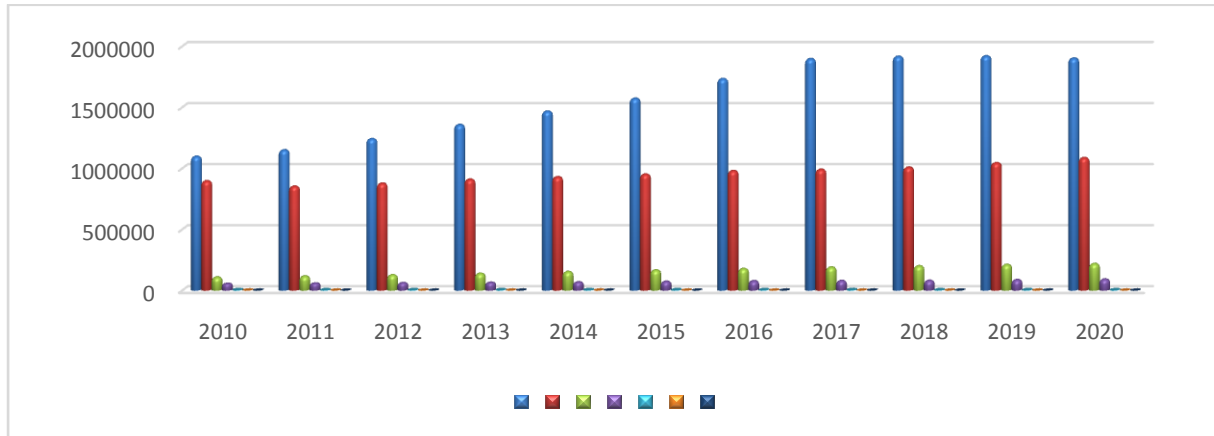
III - 4 تطور حجم المستفيدين من معاشات ومنح التقاعد في الجزائر

الجدول رقم 05: المستفيدين من معاشات ومنح التقاعد في الجزائر للفترة 2010-2020

المجموع	منح أخرى	التقاعد التكميلي	المعاشات المدفوعة في الخارج	منحة التقاعد المنقول	منحة التقاعد المباشر	معاش التقاعد المنقول	معاش التقاعد المباشر	
2169892	28	575	6576	57807	109369	897352	1098185	2010
2189702	26	268	6553	60768	117770	853732	1150585	2011
2319531	25	235	6733	64312	127911	877789	1242526	2012
2482454	18	214	6783	67482	139693	910352	1357912	2013
2630362	18	209	6815	70890	154211	930341	1467878	2014
2773615	18	209	6865	74085	167290	952157	1572991	2015
2978557	18	209	6916	78406	178645	980391	1733972	2016
3166903	18	207	6951	80716	190442	991282	1897278	2017
3216648	22	252	6073	82787	201391	1009126	1916997	2018
3272119	21	244	5971	87957	211925	1045537	1920464	2019
3307270	20	233	5883	92839	219550	1086705	1902040	2020

Source : (Caisse Nationale des Retraites (CNR), 2020)

الشكل رقم 05: المستفيدين من معاشات ومنح التقاعد في الجزائر للفترة 2010-2020



المصدر: أبعاد انطلاقا من بيانات الجدول رقم: 05

من خلال المعطيات الخاصة بالمستفيدين من منح ومعاشات التقاعد الموضحة في الجدول، يتضح لنا إرتفاع مستمر لعدد المتقاعدين من 2 169 892 مليون متقاعد سنة 2010 إلى 3 307 270 مليون متقاعد سنة 2020 أي بمعدل 52.41 % على خلاف المنح الأخرى التي شهدت إنخفاض من 28 مستفيد سنة 2010 إلى 18 مستفيد سنة 2017 أي بمعدل 35.71 % وإرتفاع إلى 22 مستفيد سنة 2018 ليعاود الإنخفاض إلى 20 مستفيد سنة 2020. إرتفاع معاش التقاعد المنقول من 1 098 185 مليون متقاعد سنة 2010 إلى 1 902 040 مليون متقاعد سنة 2020 أي بنسبة 73.19 %. ونفس الشيء مع كل من التقاعد المنقول ومنحة التقاعد، مع تغير طفيف فيما يخص المعاشات المدفوعة في الخارج. رغم الإصلاحات المطبقة سنة 2017. أما من حيث نوع المزايا فنجدتها تتمثل في:

الجدول رقم 06: توزيع عدد المستفيدين من معاشات ومنح التقاعد في الجزائر إلى غاية: 2020/12/31

2020		نوع التقاعد	2020		نوع التقاعد
النسبة %	عدد المستفيدين		النسبة %	عدد المستفيدين	
22.37	739 899	معاش التقاعد المنقول الرئيسي	90.36	2 988 745	معاش التقاعد 2+1
9.44	312 389	منحة التقاعد	57.51	1 902 040	معاش التقاعد المباشر (1)
9.66	319 550	منحة التقاعد المباشر	25.36	838 919	التقاعد العادي
2.8	92 839	منحة التقاعد المنقول	0.00296	98	التقاعد المسبق
0.0006	20	منح أخرى	22.59	747 204	التقاعد النسبي
0.0070	233	التقاعد التكميلي	9.549	315 819	التقاعد دون شرط السن
0.177	5 883	المعاشات المدفوعة في الخارج	32.85	1 086 705	معاش التقاعد المنقول (2)

Source: (Caisse Nationale des Retraites (CNR), 2020)

نلاحظ من خلال المعطيات الخاصة بتوزيع عدد المستفيدين من التقاعد حسب نوع المزايا بعد الإصلاحات المنتهجة سنة 2017 أن التقاعد العادي لمن إستوفى 60 سنة هو أعلى نسبة بـ 25.36 % ليليها التقاعد النسبي بنسبة 22.59 % ومعاش التقاعد المنقول بنسبة 22.37 % أما التقاعد النسبي فقد تراجع ليصل إلى 9.54 %.

III -5 تطور معدل الاشتراك لدى صناديق الضمان الإجتماعي

يعتبر التمويل عن طريق الاشتراكات الركيزة الأساسية لإرادات نظام التقاعد في الجزائر، والتي مرت بعدة تعديلات تمثلت في مايلي:

جدول رقم 07: تطور معدل الاشتراك لدى صناديق الضمان الاجتماعي للفترة من 1991 إلى 2015

2015				2000				1994				1991				السنوات
م.ح	ع.ح	خ.ح	م.ح	م.ح	ع.ح	خ.ح	م.ح	م.ح	ع.ح	خ.ح	م.ح	م.ح	ع.ح	خ.ح	م.ح	
13	0	1.5	11.5	14	0	1.5	12.5	14	0	1.5	12.5	14	1.5	12.5	12.5	تامين اجتماعي
18.25	0.5	6.75	11	17.25	0.5	6.75	10	11	0	3.5	7.5	7	3.5	3.5	3.5	التقاعد
1.5	0	0.5	1	0.5	0	0.25	0.25	1.5	0.5	0.5	0.5	0	0	0	0	تقاعد مسبق

ح.م: حصة صاحب العمل. ع: حصة العامل. خ.ح: حصة خدمات اجتماعية

المصدر: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2015، صفحة 09)

من خلال الجدول نلاحظ أن إرتفاع معدلات الاشتراك الخاصة بالتقاعد العادي من 7 % سنة 1991 إلى 18.25 % سنة 2015 وثباته في التقاعد المسبق، إعتدتها الدولة لتمويل العجز على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد ولتجنب الصراع بين الأجيال في عملية التوظيف من خلال تعويض المتقاعدين بطالبي العمل.

IV. أثر التحولات الديموغرافية على نظام التقاعد في الجزائر

بعد الإستقلال إنتهجت الجزائر سياسة التشجيع على الإنجاب مما أدى إلى نمو ديموغرافي بنسبة 3.3 %، لكن تغيرت النظرة إلى النمو الديموغرافي بعد الثمانينات على أنه يعتبر أحد معوقات التنمية، فعمدت على إتخاذ إجراءات للحد من هذا النمو في إطار المخطط الخماسي.

IV -1 تطور العدد الإجمالي للسكان

أهم ما ميز الجزائر بعد الاستقلال هو النمو السكاني المتزايد فقد قدر العدد الإجمالي للسكان سنة 1967 بـ 12.56 مليون نسمة ليعرف بعد ذلك نموا تدريجيا ليصل إلى 43.424 مليون نسمة سنة 2019، ومن المتوقع أن يصل إلى 57.62 مليون نسمة سنة 2040. (Office National Des Statistique (ONS), 2019, p. 17).

الجدول رقم: 08 تطور العدد الإجمالي لسكان الجزائر خلال الفترة 1967-2019

السنوات	1967	1977	1987	1990	2008	2015	2017	2018	2019
تطور العدد الإجمالي %	1256	1710	2282	25022	34591	39963	41721	42578	43424

Source: (Office National Des Statistique (ONS), 2019, p. 24)

الجدول رقم: 09 تطور معدل النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة 1961-2019

السنوات	1961	1970	1977	1990	2008	2015	2017	2018	2019
معدل نمو السكان %	2.52	2.87	3.2	2.49	1.92	2.15	2.09	1.99	1.93

Source: (Office National Des Statistique (ONS), 2017, p. 27)

(Office National Des Statistique (ONS), 2019, p. 24)

نلاحظ من الجدول أنه بعد الإستقلال شهدت الجزائر انفجار سكاني بمعدل 3.2 % سنة 1977، لتشهد بعد ذلك انخفاض في معدلها، وتزداد وتيرته فترة التسعينات لتصل إلى 2.49 % سنة 1990، ويستمر إلى غاية سنة 2008 بمعدل 1.92%. وعودة إرتفاع معدل النمو سنة 2015 بمعدل 2.15 % راجع إلى إرتفاع معدل الخصوبة بمعدل 3.1 %. ليعود الإنخفاض لكل من سنة 2018 و 2019 بمعدل 1.99% و 1.93% بسبب تراجع معدل الخصوبة بمعدل 3.0% و 3.0% لنفس السنوات.

IV - 2- إنخفاض معدل الخصوبة

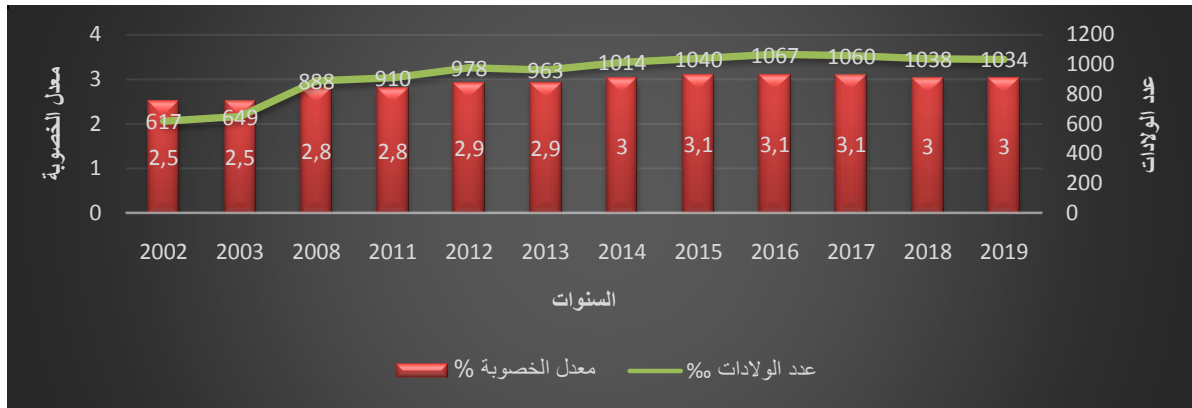
شهدت معدلات الخصوبة التي تشير إلى عدد الأطفال الذين تلدهم كل امرأة إنخفاضا تدريجيا خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى يومنا هذا، حيث قدر في سنة 1970 بـ 8 أطفال لكل امرأة لينخفض في سنة 1985 إلى 6 أطفال لكل امرأة (لعور، ص، 2017/2016، صفحة 255). حيث عرف هذا المؤشر إرتفاعا معتبرا خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017 حيث إنتقل من معدل 2.5 سنة 2002 إلى 3.1 سنة 2017 لينخفض بعدها إلى حوالي 3 طفل لكل امرأة سنة 2019 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 10: تطور معدل الخصوبة وعدد الولادات في الجزائر (2002-2019)

السنة	200	2003	2008	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل الخصوبة الكلي طفل/امرأة	2.5	2.5	2.8	2.8	2.9	2.9	3.0	3.1	3.1	3.1	3.0	3.0
عدد الولادات %	617	649	888	910	978	963	1014	1040	1067	1060	1038	1034

Source: (Office National Des Statistique (ONS), 2019, p. 24)

الشكل رقم 06: تطور معدل الخصوبة وعدد الولادات في الجزائر (2002-2019)



المصدر: أعد انطلاقاً من بيانات الجدول رقم: 10

هذا التراجع في معدل الخصوبة من 3.1 إلى 3.0 سني 2018 و 2019 على التوالي يعود إلى تراجع الولادات من 1067 % سنة 2016 لي يصل إلى 1034 % سنة 2019.

ومن المتوقع أن يتراجع معدل الخصوبة في الجزائر حسب قاعدة بيانات الأمم المتحدة إلى 1.85 طفل لكل امرأة خلال الفترة 2045-2050 (لعور، ص، 2017، صفحة 522). ويعود هذا الانخفاض المتسارع في الخصوبة إلى عدة أسباب منها: رفع سن الزواج واستخدام وسائل منع الحمل وتحسين حالة المرأة. حيث تقول الدراسة الألفية أن مستوى الخصوبة المطلوبة لضمان إستبدال الأجيال وتجنب انخفاض عدد السكان على المدى الطويل في غياب الهجرة، ينبغي أن يبلغ 2.01 مولود لكل امرأة على الأقل.

وبالتالي هذا الانخفاض في الخصوبة سوف يؤدي إلى انخفاض نسبة الشباب من 0-15 سنة من إجمالي عدد السكان وبالتالي لإرتفاع فئة الأكبر سناً 65+ إلى أعلى مستوياتها، وهذا سوف يؤدي إلى تشيخ السكان وبالتالي سيتعين دفع معاشات تقاعد لفترات أطول وتحمل فئة 15-64 سنة (الفئة النشطة) من إجمالي السكان عبئ تمويل معاشات التقاعد.

IV - 3 تطور أمل العيش

يشير معدل الأمل في الحياة إلى العمر المتوقع للفرد أو مدة بقائه على قيد الحياة، وعادة ما يهتم المختصون في مجال التقاعد بمعدل الأمل في الحياة عند 60 سنة من أجل إمكانية التنبؤ بعدد سنوات الإستفادة من معاش التقاعد بعد قرار الإحالة على التقاعد (لعور، ص، 2016/2017، صفحة 226). وعليه فإن تطور أمل العيش عند الولادة صاحبه إرتفاع نسبة الأشخاص المسنين إلى إجمالي السكان، كما هو موضح في الجدول التالي:

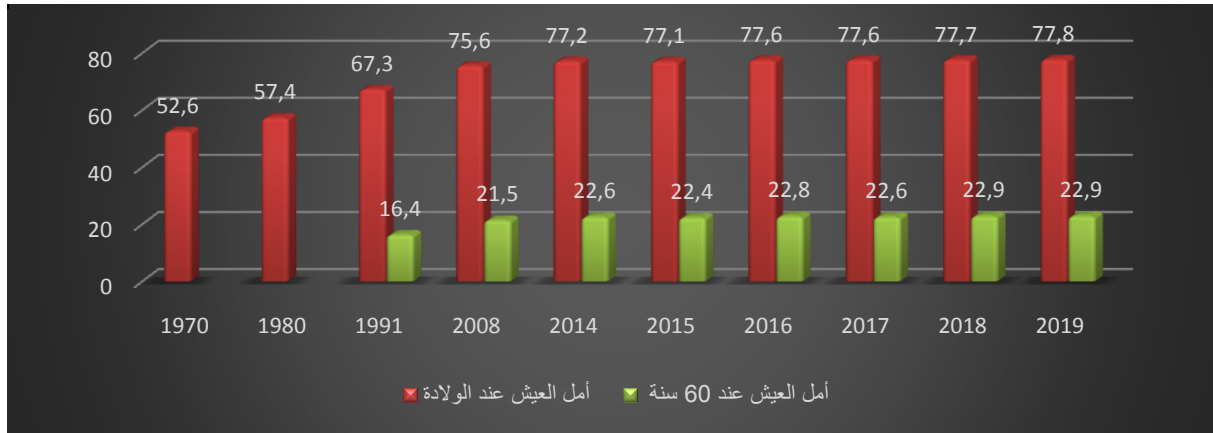
الجدول رقم: 11 تطور أمل العيش عند الولادة في الجزائر (1970-2019)

السنوات	1970	1980	1991	2008	2014	2015	2016	2017	2018	2019
أمل العيش عند الولادة	52.6	57.4	66.9	75.6	77.2	77.1	77.6	77.6	77.7	77.8
أمل العيش عند 60 سنة	-	-	16.4	21.5	22.6	22.4	22.8	22.6	22.9	22.9

Source : (Office National Des Statistique (ONS), 2017, p. 27)

(Office National Des Statistique (ONS), 2019, p. 25)

الشكل رقم: 07 تطور أمل العيش عند الولادة في الجزائر (1970-2019)



المصدر: أعد انطلاقاً من بيانات الجدول رقم: 11

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل أمل العيش في الجزائر في إرتفاع مستمر من 52.6% سنة 1970 إلى 77.8% سنة 2019 ونفس الشيء لأمل العيش عند 60 سنة، حيث إرتفع من 16.4% سنة 1991 إلى 22.9% سنة 2019 بسبب تحسن الأوضاع الصحية.

ومنه إستمرار تطور أمل العيش عند 60 سنة له تأثير سلبي على التوازن المالي لصندوق التقاعد في الجزائر من خلال إرتفاع نسبة الأشخاص المسنين أكثر من 60 إلى إجمالي السكان وبالتالي إرتفاع الأشخاص المتقاعدين الذي يتطلب إرتفاع الإشتراكات لتغطية الزيادة المرتقبة.

IV -4 تطور معدل الوفيات

لإحصاء الوفيات أهمية كبرى في تحليل الواقع الديموغرافي للسكان إذ تعد من أهم المؤشرات المحددة لحجم ونمو السكان داخل أي مجتمع، فبعد الإستقلال بدأ معدل الوفيات في الإنخفاض والتراجع الراجع للعديد من الأسباب، نذكر منها تحسين البيئة والظروف المعيشية وتكثيف البرامج الصحية التي إستهدفت السكان.

جدول رقم 12: تطور المعدل الخام للوفيات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

السنوات	1990	2008	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المعدل الخام للوفيات بالف%	6.03	4.42	4.41	4.53	4.39	4.4	4.57	4.42	4.55	4.53	4.55

Source : (Office National Des Statistique (ONS), 2019, p. 25)

تشير البيانات إلى إنخفاض المعدل الخام للوفيات من 6.03 % سنة 1990 إلى 4.55 % سنة 2019، الراجع لتحسن المنظومة الصحية وسيكون له أثر سلبي على الصندوق الوطني للتقاعد نتيجة زيادة عدد البالغين من 0-16 سنة وكبار السن فوق 60 سنة مما يزيد من سنوات الإعالة الذي يثقل كاهل الصندوق. كما أن إنخفاض معدلات الوفيات لمن هم دون سن الستين 60 تعتبر زيادة في الموارد، عكس إنخفاض معدلات الوفاة لمن هم بعد سن الستين التي تعتبر زيادة في النفقات التي تفوق الزيادة في الموارد.

IV -5 إرتفاع معدل إعالة كبار السن

يشير معدل إعالة كبار السن إلى الآثار المحتملة للتغيرات في البنية العمرية للسكان على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، موضحة التوجهات العامة في إحتياجات الدعم الاجتماعي، ويسلط المعدل الضوء على عبء الإعالة السكانية لكبار السن في

مجموعة سكانية معينة، أو بعبارة أخرى، كم هو عدد المعالين المسنين الذين هم بحاجة لمساعدة كل شخص في سن العمل، وببساطة فإن معدل إعالة كبار السن والذي يعتمد في توازن أنظمة التقاعد عن طريق التعويض بقوة على علاقة الشيخوخة، والنسبة بين السكان في سن العمل (16-59 سنة) والسكان الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة. (بن النوي، ع، 2021، صفحة 127)

جدول رقم: 13 تطور معدل إعالة كبار السن خلال الفترة 1990-2019

1990*	2002	2010	2014	2015	2016	2017	2018	2019
11.1	11.3	12.0	13.1	14.0	14.4	14.9	15.4	15.9
معدل الإعالة الديموغرافية للأشخاص فوق 60 سنة %								
92.4	63.2	55.0	58.5	60.1	61.8	63.5	65.2	66.6
معدل الإعالة الديموغرافية إجمالي %								

Source : (Office National Des Statistique (ONS), 2017, p. 27)

(Office National Des Statistique (ONS), 2019, p. 25)

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل الإعالة الديموغرافية إجمالي انخفض من 92.4 % سنة 1990 إلى 58.5 % سنة 2014 في حين إرتفع معدل إعالة للأشخاص فوق 60 سنة من 11.1 % سنة 1990 إلى 13.1 % سنة 2014، وهذا يدل على إرتفاع نسبة الأشخاص فوق 60 سنة مقابل الفئة النشطة. ثم إستمر إرتفاع معدل الإعالة ليصل إلى 66.6 % سنة 2019.

وهذا يدل على أن هناك نسبة كبيرة من السكان فوق الستين لبد من إعالتها بواسطة كل شخص في سن العمل، الذي ينبأ بخطر تشيخ السكان، وبالتالي فمن المتوقع أن يواجه نظام التقاعد مشكل التمويل نتيجة إرتفاع نسبة الشيخوخة.

وقد إستخدمت ثلاثة مؤشرات لتقصي مستقبل ظاهرة شيخوخة السكان وتأثيرها المحتمل على نظم الحماية الإجتماعية ونظم التقاعد وهذه المؤشرات هي: (الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، 2014، صفحة 46)

✓ نسبة إعالة كبار السن: وهي عدد السكان في عمر 65 سنة وأكثر لكل 100 من السكان في سن العمل 16-64 سنة

✓ نسبة إعالة الأكبر سنا: وهي عدد السكان في عمر 80 سنة وأكثر لكل 100 من السكان في سن العمل

✓ مؤشر التعمير: وهو عدد السكان في عمر 65 سنة وأكثر لكل 100 من الأطفال 0-14 سنة

وقد حسبت هذه المؤشرات لعامي 2010 و2050 للوضع الحالي والأفاق المستقبلية لتحول الهيكل العمري للسكان كما

هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم: 14 مؤشرات الشيخوخة في الجزائر لفترة 2010 و2050

السنوات	2010	2050
نسبة إعالة كبار السن	نسبة إعالة الأكبر سنا	نسبة إعالة كبار السن
65+	80+	65+
6.9	1.0	21.8
17.5	3.3	70.8
مؤشر التعمير	مؤشر التعمير	مؤشر التعمير

المصدر: (الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، 2014، صفحة 47)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة إعالة كبار السن + 65 سنة من المتوقع أن تصل إلى نسبة 21.8 سنة 2050 عما سجل سنة 2010 بنسبة 6.9 لكل 100 من السكان في سن العمل 15-64.

أما نسبة إعالة الأكبر سنا +80 فمن المتوقع أن تصل إلى 3.3 سنة 2050 عما سجل سنة 2010 بنسبة 1.0 لكل 100 من السكان في سن العمل.

أما بالنسبة لمؤشر التعمير فمن المتوقع أن يصل إلى أعلى مستوياته سنة 2050 بمعدل 70.8 عما سجل سنة 2010 بمعدل 17.5 لكل 100 من الأطفال 0-14 سنة، ومن المحتمل أن تضع فئة كبار السن الدولة وخاصة نظام التقاعد أمام تحديين رئيسيين في المستقبل هما: عدم القدرة على تمويل المعاشات التقاعدية، وتأمين الخدمات الصحية.

V. - الطريقة والأدوات:

من خلال هذه الدراسة حاولنا التعريف بأهم المتغيرات المتحركة في التوازن المالي لنظام التقاعد في ظل التحولات الديموغرافية، وهذا بالتطرق إلى الإطار العام لنظام التقاعد في الجزائر مع تسليط الضوء على أسباب إختلال التوازن المالي لنظام التقاعد، وأثر التحولات الديموغرافية المتمثلة في معدل الخصوبة وأمل العيش ومعدل الإعالة لكبار السن.

أما الأدوات التي تم الإعتماد عليها في هذه الدراسة لإثراء الجانبين النظري والتطبيقي فتتوزع بين: الكتب العربية - أطروحات - رسائل الماجستير - مجلات - مواقع إلكترونية - جرائد رسمية - الإحصائيات - التغير النسبي - برنامج

Exel.

VI. النتائج ومناقشتها:

لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

نتائج اختبار فرضية الدراسة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن الوضعية المالية لنظام التقاعد في الجزائر تتحكم فيه متغيرات ديموغرافية بنسبة كبيرة تؤول إلى عدم إستدامته من خلال إنخفاض معدل الخصوبة الذي يؤدي إلى تراجع الفئة النشطة (15-59) التي تمول الأشخاص المتقاعدين، وارتفاع أمل العيش نتيجة إنخفاض معدلات الوفيات لمن تجاوزوا سن 60 سنة التي تعتبر زيادة في النفقات عكس إنخفاض الوفيات لمن هم دون سن 60 سنة التي تعتبر زيادة في الموارد، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

VII. الخلاصة:

من خلال دراستنا للوضعية المالية لنظام التقاعد في الجزائر إتضح أن الصندوق الوطني للتقاعد يعاني من عجز مالي لسنوات متتالية، تتحكم فيهم متغيرات ديموغرافية بنسبة كبيرة من خلال إنخفاض معدلات الخصوبة، الذي يؤدي إلى تراجع عدد الأفراد النشطين في تمويل معاشات المتقاعدين وإنخفاض معدل الوفيات الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات أمل العيش وبالتالي زيادة عدد المتقاعدين الذي ينتج عنه ارتفاع معدلات الإعالة، بالإضافة الى قلة مصادر التمويل لأنه يعتمد على إشتراكات العمال وأرباب العمل، وعوائد الجباية البترولية، وقلة الإستثمار.

النتائج العامة للدراسة: من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- نظام التقاعد في الجزائر يعتمد في تمويله على نظام التوزيع أي الجيل الحالي من المشتركين يتحمل مسؤولية تمويل الجيل الحالي من المتقاعدين، أي مبدأ التكافل بين الأجيال؛

- من خلال دراسة وتحليل مصادر وأساليب نظام التقاعد في الجزائر يظهر أن الإشتراكات التي يدفعها العمال وأرباب العمل هي الركيزة الأساسية لتمويل نظام التقاعد في الجزائر حيث إرتفعت من 11 % سنة 1994 إلى 18,25 % سنة 2015 بالإضافة لمساهمة الدولة؛

- يتأثر التوازن المالي لنظام التقاعد بالمؤشرات الديموغرافية من خلال **إنخفاض معدلات الخصوبة**، الذي يؤدي إلى تراجع عدد الأفراد النشطين في تمويل معاشات المتقاعدين و**إنخفاض معدل الوفيات** الذي يؤدي إلى **ارتفاع معدلات أمل العيش** وبالتالي زيادة عدد المتقاعدين الذي ينتج عنه ارتفاع معدلات الإعالة؛

- من خلال المعطيات تبين إنخفاض معدلات الخصوبة بشكل ملحوظ، وهو ما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو السكاني ليصل إلى 1.93 % سنة 2019؛

- إستمرار تطور أمل العيش عند 60 سنة نتيجة إنخفاض معدلات الوفاة له تأثير سلبي على التوازن المالي لصندوق التقاعد في الجزائر من خلال ارتفاع نسبة الأشخاص المسنين أكثر من 60 سنة إلى إجمالي السكان وبالتالي ارتفاع الأشخاص المتقاعدين الذي يتطلب ارتفاعاً لإشتراكات؛

التوصيات والمقترحات: بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، هناك مجموعة من الإقتراحات والتوصيات وهي كما يلي:

- مع تزايد نسبة كبار السن في المجتمع، وتراجع نسب الشباب والسكان في سن العمل، يجب على الحكومات أن تخطط لتحويل الميزانيات من الفئات العمرية الأصغر إلى الفئات العمرية الأكبر، والعمل على إعادة دمج المتقاعدين الراغبين بالعمل في دوائر الدولة بطريقة التعاقد للإستفادة من خبراتهم؛

ضرورة العمل على تنويع مصادر تمويل نظام التقاعد، كإستثمار الفائض في مجالات تدر عوائد مالية وعدم الإعتماد على عوائد الجباية البترولية وتدعيم الدولة؛

المعمل على ترشيد نفقات صندوق التقاعد مع مراعات الأهداف المرجو من الأداء والمخصصات؛

- العمل على تفعيل إستقلالية الصندوق الوطني للتقاعد في إدارة أمواله لتمكينه من تحقيق أهدافه وتطبيق نشاطاته بعيداً عن تدخل الدولة.

أفاق الدراسة: من خلال ما سبق يمكن إقتراح مجموعة من المواضيع التي تحتاج إلى الدراسة وتتمثل في:

- أثر المؤشرات الإقتصادية (عدد السكان النشطين، التشغيل، البطالة، التضخم) على إستدامة نظام التقاعد؛

- أثر إلغاء التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن (32 سنة) على التوازن المالي لنظام التقاعد؛

- أثر رفع سن التقاعد على التوازن المالي لنظام التقاعد.

VIII. المراجع:

باللغة العربية

الأمم المتحدة - اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا). (أوت، 2014). آثار التحولات في الهيكل العمري

للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية. تقرير السكان والتنمية (العدد السادس).

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (01 جويلية، 1994). المادة 02 من الأمر رقم: 10-94 المؤرخ في:

26 ماي 1994 المتعلق بالتقاعد المسبق. (العدد 34).

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (01 جويلية، 1994). المادة 07 من الأمر رقم: 10-94 المؤرخ في:

26 ماي 1994 المتعلق بالتقاعد المسبق. (العدد 34).

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (01 ديسمبر، 1996). المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم: 434-

96 المؤرخ في: 30 نوفمبر 1996 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم: 35-85 المؤرخ في: 09 فيفري 1985

المتعلق بالضمان الإجتماعي للأشخاص الغير الأجراء الذين يمارسون عملاً مهنيًا. (العدد 74).

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (04 جويلية، 1997). المادة 02 من الأمر رقم: 13-97 مؤرخ في: 31/05/1997 يعدل ويتمم القانون رقم: 12-83 المؤرخ في: 04/07/1997 المتعلق بالتقاعد. (العدد 38).
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (19 جويلية، 2006). المادة 30 من الأمر رقم: 04-06 المؤرخ في: 15 جويلية 2006 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006. (العدد 47).
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (29 ديسمبر، 2011). المادة 89 من القانون رقم: 16-11 المؤرخ في: 28 ديسمبر 2011 المتضمن قانون المالية لسنة 2012. (العدد 72).
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (16 سبتمبر، 2015). المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم: 15-236 المؤرخ في: 03 سبتمبر 2015 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم: 94-187 المؤرخ في: 6 يوليو 1994 الذي يحدد توزيع نسبة الاشتراك في الضمان الإجتماعي. (العدد 49).
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (31 ديسمبر، 2016). المادة 07 من القانون رقم: 15-16 المؤرخ في: 31 ديسمبر 2016 يعدل ويتمم القانون رقم: 12-83 المتعلق بالتقاعد. (العدد 78).
- بن النوي، ع. (2021). البعد الديمغرافي للتقاعد في الجزائر. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، 13 (العدد 01)، 117-132.
- جميع، ح. (2003/2002). النظام القانوني للتقاعد في الجزائر. كلية الحقوق. الجزائر: جامعة الجزائر.
- جهاد محمود الأفغاني، م. (2013). أنظمة التقاعد الفلسطينية و أثرها على الإقتصاد الفلسطيني. كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية. غزة: جامعة الأزهر.
- حاشي، ب. (2020/2019). سياسة الضمان الإجتماعي في الجزائر بين تحديات تحقيق التوازن المالي للصناديق وتكريس العدالة الإجتماعية مقارنة بفرنسا. كلية الحقوق والعلوم السياسية. الجلفة: جامعة زيان عاشور.
- زيان، م. (2018/2017). أنظمة التقاعد في ظل التحولات الإقتصادية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.
- عكريش، ك. (2018/2017). سياسات تمويل التقاعد في إطار التحولات الديمغرافية والإقتصادية - دراسة تطبيقية لحالة الجزائر باستخدام نموذج التوازن العام الحسابي. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليابس.
- لعور، ص. (2017/2016). إصلاح نظام التقاعد في الجزائر. كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. قسنطينة: جامعة قسنطينة -2 عبد الحميد مهري.
- لعور، ص. (جوان، 2017). إستدامة نظام التقاعد في الجزائر في ظل التحول الديمغرافي. مجلة دراسات إقتصادية، 02 (العدد 04)، 511-537.
- محمد كامل أحمد، ش. (2017). تطوير نظام المعاشات في جمهورية مصر العربية باستخدام الأساليب العشوائية. كلية التجارة. القاهرة: جامعة القاهرة.
- نصر محمود بدوي، أ. (2014). تقييم الأداء الإستثماري لمخاطر إستثمار أموال و إحتياطات التأمينات الإجتماعية بالتطبيق على الهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية. كلية التجارة. القاهرة: جامعة القاهرة.

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. (2021). *السياسة الوطنية للضمان الاجتماعي*. تاريخ الاسترداد 10 أكتوبر, 2021، من وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: <https://www.mtess.gov.dz/ar/2> /السياسة- الوطنية-للضمان-الإجتماعي/

باللغة الأجنبية

- Caisse Nationale des Retraites (CNR). (2020). *Chiffres caractéristiques*. Consulté le 10 11, 2021, sur Caisse Nationale des Retraites (CNR): <https://dz.cnr.dz/fr/chiffres-caracteristiques/>
- Office National Des Statistique (ONS). (2017). DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2017. *Office National Des Statistique (ONS)*(Numéro 816).
- Office National Des Statistique (ONS). (2017). L'ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRE Resultats 2014-2016. *Office National Des Statistique (ONS)*(Numéro 47).
- Office National Des Statistique (ONS). (2018). L'ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRE Resultats 2015-2017. *Office National Des Statistique (ONS)*(Numéro 48).
- Office National Des Statistique (ONS). (2019). DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2019. *Office National Des Statistique (ONS)*(Numéro 890). Consulté le 10 12, 2021, sur Office National Des Statistique (ONS): https://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie2019_bis.pdf